

Distr.: General  
1 May 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية  
العامة من البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

تمدي البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى البعثات  
الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة، وبالإشارة إلى الانتخابات المقبلة لأعضاء مجلس  
حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المقرر إجراؤها في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ في نيويورك،  
تشرف بإبلاغها بأن حكومة جمهورية جنوب أفريقيا قررت التقدم بترشيح نفسها لإعادة  
الانتخاب للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

وتشغل جنوب أفريقيا حاليا عضوية مجلس حقوق الإنسان وتنهض بدور رئيسي في  
جميع عمليات البناء المؤسسي الجارية للمجلس، والتي تشكل مرحلة انتقال بالغة الأهمية من  
لجنة حقوق الإنسان إلى المجلس الجديد.

وترفق البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة طي هذا مذكرة  
تتضمن بيانا مجملا للالتزامات الطوعية لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان  
وحمايتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وترجو حكومة جمهورية جنوب أفريقيا شاكرة أن تحظى بالتأييد القيم من الدول  
الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

### مذكرة مقدمة لدعم ترشيح جنوب أفريقيا لمجلس حقوق الإنسان

في أعقاب أول انتخابات ديمقراطية جرت في عام ١٩٩٤، عادت جنوب أفريقيا إلى المجتمع الدولي في عام ١٩٩٥ لتحتل المكانة الجديرة بها وسط مجتمع الدول. وكانت التجربة على مدى هذه الفترة القصيرة نسبياً تجربة مجزية بقدر وافر الثراء، واضطلعت جنوب أفريقيا خلالها بدور رئيسي في تشكيل جدول الأعمال الدولي بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك التطوير المتواصل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا في الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها والنهوض بالديمقراطية.

### الدستور وشرعة الحقوق في جنوب أفريقيا

وطدت الانتخابات الديمقراطية الأولى التي جرت في عام ١٩٩٤ مسيرة جنوب أفريقيا على طريق الديمقراطية الدستورية. ويعتبر المرسوم الدستوري لجمهورية جنوب أفريقيا رقم ١٠٨ لعام ١٩٩٦ القانون الأسمى للبلد. وتمشيا مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، يرسخ دستور جنوب أفريقيا جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ويضمنها ضماناً دستورياً.

وفي حين أن الديمقراطية في جنوب أفريقيا حديثة العهد نسبياً، فإن الكفاح البطولي الذي خاضه مواطنو جنوب أفريقيا من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية كفاح قديم العهد تمتد جذوره إلى ما يزيد على ٣٥٠ سنة. وخلال تلك الحقبة، تسلطت على مواطني جنوب أفريقيا نظم قمعية متعاقبة تراوحت من الغزو إلى الاستعمار ثم إلى أسوأ شكل من أشكال العنصرية المؤسسية والتمييز العنصري المؤسسي، ألا وهو الفصل العنصري.

وقد أوجدت الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام ١٩٩٤ في جنوب أفريقيا حيزاً سياسياً يتيح التمتع عملياً بجميع الحقوق المنصوص عليها في الدستور. وفي هذا الصدد، تستند الرؤية السياسية للحكومة الديمقراطية في جنوب أفريقيا إلى مبدأ أساسي يؤكد التلازم الذي لا ينفصم بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية، والحقوق المدنية والسياسية من الناحية الأخرى. واتساقاً أيضاً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، تتمسك جنوب أفريقيا تمسكاً قوياً بمفهوم '١' تعزيز، و'٢' حماية، و'٣' إعمال

جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا المفهوم هو عماد المنظومة القيمية لحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا. وقد أودعت جنوب أفريقيا خطة عملها الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وقد نتجت عن القرارات التي أصدرتها المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا أحكام وآراء قضائية هامة تؤكد شرعية المقاضاة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويستعان على الصعيد الدولي حاليا بسوابق الاجتهادات القضائية لجنوب أفريقيا لإضفاء مزيد من القوة والزخم على جهود تعزيز الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦، تمتعت جنوب أفريقيا بعضوية لجنة حقوق الإنسان في ثلاث مناسبات. وفي هذا السياق، رأسست جنوب أفريقيا الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، وشغلت منصب نائب رئيس الدورة الثامنة والخمسين في عام ٢٠٠٢، واضطلعت بمهمة منسقة مسائل حقوق الإنسان باسم المجموعة الأفريقية أثناء الدورة التاسعة والخمسين في عام ٢٠٠٣.

### المؤسسات التي تدعم الديمقراطية في جنوب أفريقيا

تساهم المؤسسات الوطنية، التي أنشئت وفق الأحكام الدستورية من أجل دعم الديمقراطية الدستورية في البلد، مساهمة نشطة في رصد امتثال جنوب أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تُعد جنوب أفريقيا طرفاً فيها.

وينص دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦، من خلال الفصل التاسع، على إنشاء المؤسسات الحكومية التالية لتعزيز الديمقراطية الدستورية في جمهورية جنوب أفريقيا. وتتمتع هذه المؤسسات بالاستقلال ولا تخضع إلا للدستور والبرلمان:

المدعي العام

لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان

اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الطوائف الثقافية والدينية واللغوية

اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين

المراجع العام للحسابات

اللجنة الانتخابية

## الالتزامات والتعهدات

ينبغي التأكيد على أن جنوب أفريقيا بحكم طبيعتها ولأسباب تاريخية هي من بين البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة التي تأخذ بجدية بالغة جدول الأعمال الدولي المتعلق بحقوق الإنسان. وتتعهد جنوب أفريقيا، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان الجديد، بالالتزام بالمبادئ التالية:

مواصلة استقبال الإجراءات والآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان (وفقا لمقررها المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢) التي ترغب في زيارة البلد، وفقا لما تقتضيه ولاياتها المختلفة. ومنذ صدور هذه الدعوة المفتوحة، قامت الآليات التالية بزيارة جنوب أفريقيا دون أي قيود أو عوائق:

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية

الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي

المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية

المقرر الخاص التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بأوضاع

السجون ومراكز الاحتجاز في أفريقيا

احترام نزاهة وكرامة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستعمل حكومة

جنوب أفريقيا على كفالة جعل المفوضية السامية لحقوق الإنسان والموظفين التابعين لها بمنأى عن التلاعب وممارسة النفوذ من جانب الدول.

مواصلة الإسهام ماليا من أجل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولن تكون

هذه المساهمات مخصصة لغرض معين بأي حال من الأحوال، لأن تخصيص التمويل المقدم لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان له تأثير مقيد لعمليات المفوضية.

مواصلة تقديم الدعم للصناديق والبرامج الهامة المشمولة في إطار مفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، التي ترمي إلى النهوض بقضية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي،

مثل صندوق التبرعات لصالح ضحايا التعذيب، وصندوق التبرعات لصالح ضحايا الأشكال

المعاصرة للرق، والصندوق المنشأ حديثا باسم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

الاستمرار على موقفها الذي لا يثنى في الدعوة إلى إقامة برنامج متوازن للتنمية

المستدامة ضمن إطار حقوق الإنسان على النحو المؤكد عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا

بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٨/٤١. وستكون جنوب أفريقيا في هذا

الصدد من المدافعين الرئيسيين عن وضع جدول أعمال متوازن لمجلس حقوق الإنسان يعكس في جملة أمور أولوية تحقيق أعمال الحق في التنمية فضلا عن القضايا الأخلاقية لحقوق الإنسان، كالقضاء على الفقر وتخلف التنمية. ويجدر بالإشارة أن جنوب أفريقيا استضافت في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي صدر عنه برنامج للعمل ينظر إليه على الصعيد العالمي على أنه وثيقة تنويرية لتحقيق التنمية المستدامة.

العمل على كفالة أن يكون أحد الشواغل الأولى للدورات الموضوعية لمجلس حقوق الإنسان استكمال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن طريق وضع بروتوكول معدل يضع الحق في التنمية على قدم المساواة مع جميع الحقوق الأخرى المنصوص عليها في هذين الصكين.

العمل، في إطار مجلس حقوق الإنسان، على إيجاد تفاهم مشترك مفاده أنه التمتع العملي بحقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق إقامة شراكة فعالة مع جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

مواصلة تقديم التقارير القطرية إلى هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وفي سياق تحقيق هذه الغاية، ستقدم جنوب أفريقيا تقريرها القطريين إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب خلال عام ٢٠٠٦. كما قدمت جنوب أفريقيا، في غضون عام ٢٠٠٥، تقريرها القطري إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

التعهد بتقديم خطة عمل وطنية في المستقبل القريب، تغطي على وجه الحصر مجال العنصرية والتمييز العنصري على النحو الذي يتطلبه إعلان وبرنامج عمل دوربان. ويجدر بالإشارة أن جنوب أفريقيا استضافت المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

### الصكوك الدولية التي تُعد جنوب أفريقيا ضمن الدول الأطراف فيها

وقعت حكومة جنوب أفريقيا على معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقامت فيما تلا ذلك بالتصديق على الصكوك التالية أو الانضمام إليها:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية  
 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري  
 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية  
 أو المهينة  
 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة  
 اتفاقية حقوق الطفل

البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية  
 البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية  
 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في  
 البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية  
 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن استخدام الأطفال في الصراع  
 المسلح

البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

### الصكوك الإقليمية التي تُعد جنوب أفريقيا ضمن الدول الأطراف فيها

وجنوب أفريقيا دولة طرف أيضا في الصكوك الإقليمية (الأفريقية) التالية بشأن  
 حقوق الإنسان:

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل

بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بشأن حقوق المرأة في أفريقيا  
 وقد تطوعت جنوب أفريقيا لتكون البلد التالي الذي يجري استعراضه من جانب  
 الأقران بموجب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

تتمتع جنوب أفريقيا حاليا، أو سبق لها أن تمتعت، بعضوية هيئات الرصد التالية  
 المنشأة بموجب معاهدات:

لجنة القضاء على التمييز العنصري

لجنة حقوق الطفل

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

وتتطلع جنوب أفريقيا بدور رئيسي في مناصرة خطة التنمية عن طريق الهياكل الحكومية الدولية لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

### الصكوك التي هي قيد التصديق

تفيد حكومة جنوب أفريقيا بأنها بصدد التصديق على الصكوك الدولية الهامة التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.